وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ٢٩ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يترقبون الضغوط التصاعدية على الأسعار في تداولات اليوم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ينصب تركيز مستثمري ومضاربي النفط الخام في افتتاح تداولات هذا الأسبوع، اليوم الاثنين، على استمرار المخاوف المتعلقة بالإمدادات في الشرق الأوسط مع تصاعد الصراع الجيوسياسي وتوترات الشحن عبر البحر الأحمر، والتي فاقمت الضغوط التصاعدية على الأسعار ليحقق النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الماضي مكاسب أسبوعية زادت على 6 %، وهي أكبر زيادة أسبوعية منذ الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر، إذ تجاوز الخامان القياسيان برنت، وغرب تكساس الوسيط 83 دولارا، و78 دولارا للبرميل على التوالي.

وبحسب بيانات «الرياض» أثرت عوامل مختلفة مشتركة على أسعار النفط الخام، إذ ترجع هذه الزيادة في المقام الأول إلى النمو الاقتصادي الإيجابي في الولايات المتحدة والإجراءات الاقتصادية المحفزة من الصين. وقد عززت هذه العوامل مجتمعة توقعات الطلب، حيث إن التحفيز الاقتصادي الصيني ونمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي الأقوى من المتوقع في الربع الرابع والانخفاض المفاجئ الأكبر من المتوقع بمقدار 9.2 مليون برميل في مخزونات النفط الأميركية الأسبوع الماضي، كانت محركات رئيسة لارتفاع الأسعار. وتعزز البيانات الاقتصادية القوية المعنويات الصعودية في أسواق النفط، إذ أدى الأداء الأقوى من المتوقع للاقتصاد الأميركي إلى تعزيز أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها هذا العام، ولم يتوقع الكثير من المحللين نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3 % في الربع الرابع. وقد أضافت ضربات الحوثيين المستمرة في البحر الأحمر وارتفاع أسعار شحن المنتجات زخماً للقضية الصعودية، إذ تجاوزت الأسعار حاجزًا نفسيًا مهمًا. وفي تطورات مؤثرات الأسواق العالمية، طلب البيت الأبيض من الصين المساعدة في كبح جماح المتمردين الحوثيين الذين يهاجمون الناقلات التجارية في البحر الأحمر، حيث تم استهداف سفينتي حاويات ميرسك الأسبوع الماضي على الرغم من مرافقة السفن الحربية الأميركية. وفي كندا، من المقرر أن تبدأ توسعة خط أنابيب ترانس ماونت، الذي تبلغ تكلفته 23 مليار دولار، عملها بحلول نهاية هذا الربع، مع بدء التدفقات التجارية الأولى من أبريل وتكثيفها إلى طاقتها الكاملة بحلول ديسمبر، مما يخفف الخصومات الهائلة للرمال النفطية المكونة من رقمين. وفي الإمارات، تدرس البلاد التوسع النفطي في أفريقيا، واختارت حكومة أوغندا شركة استثمارية من الإمارات العربية المتحدة، لبناء مصفاة بطاقة 60 ألف برميل يوميًا في البلاد بعد انهيار صفقة مع كونسورتيوم دولي في عام 2023. وفي المملكة المتحدة، تنتظر البلاد أغلى محطة نووية في العالم، إذ أعلن المطور النووي الفرنسي أن بناء محطة هينكلي بوينت سي النووية في المملكة المتحدة سيتكلف 13 مليار دولار إضافية، ليصل المجموع إلى 46 مليار دولار، وسيتم تأجيله عدة سنوات حتى عام 2029 على الأقل.

وفي الولايات المتحدة، تسعى شركات التكرير الأميركية إلى فرض قيود على سوق ائتمان الوقود. وطلبت مصافي النفط الأميركية من إدارة بايدن تقييد المشاركة في برنامج ائتمان الوقود المتجدد الأميركي زاعمة أن آليات وكالة حماية البيئة الحالية تسمح لأي شخص بالمشاركة، مما يمهد الطريق للتلاعب. وفي سوق المصب، وافقت شركة توزيع الوقود الأميركية، سونوكو على شراء مشغل خطوط الأنابيب والمحطات نوستار للطاقة في صفقة تشمل جميع الأسهم مقابل 7.3 مليار دولار، مما يفتح قطاع الخدمات اللوجستية والبنية التحتية لشركة إينرجي ترانسفر التابعة. في تحدي أقرانها، ترى شركة شيفرون مستقبلاً في نيجيريا، ومع مغادرة الشركات الأوروبية مثل شل نيجيريا، كشفت شركة النفط الأميركية الكبرى شيفرون عن خطة لتوسيع وجودها في الدولة الإفريقية، ووقعت تجديدًا لمدة 20 عامًا على ثلاثة عقود إيجار للمياه العميقة واستحواذها على حصة في حقل نفطي رئيس.

وفي سوق الشحن، وصلت أسعار الشحن لناقلات المنتجات النفطية إلى أوروبا إلى أعلى مستوى لها منذ أبريل 2020، حيث تبلغ تكلفة رحلة الخليج العربي - المملكة المتحدة عبر رأس الرجاء الصالح 8.25 مليون دولار الآن، بزيادة 60 % مقارنة بطريق قناة السويس التقليدي. وفي روسيا، تعرضت مصفاة روسنفت للقصف، وبعد أقل من أسبوع من ضرب طائرات بدون طيار أوكرانية لصهاريج مصانع نوفاتيك للنافثا في أوست لوغا، تعرضت وحدة التقطير الفراغي التابعة لشركة روسنفت لتكرير النفط توابسي البالغة طاقتها 240 ألف برميل يوميًا، لهجوم جديد، مما تسبب في نشوب حريق. وفي الصين، وصل الطلب الصيني على وقود الطائرات إلى مستويات قياسية جديدة ومن المتوقع أن يتجاوز الطلب الصيني على وقود الطائرات مستويات ما قبل الوباء خلال احتفالات العام القمري الجديد القادمة، ليصل إلى 860 ألف برميل يوميا، حيث من المتوقع أن يقوم المسافرون الصينيون بـ 80 مليون رحلة جوية محلية خلال تلك الفترة. وبحسب البنك الدولي، لا تزال أسعار النفط متقلبة وسط حالة من عدم اليقين الناجم عن الصراع الجيوسياسي، وقال بلغ متوسط أسعار النفط 78 دولارًا للبرميل في ديسمبر، منخفضًا من 94 دولارًا للبرميل في سبتمبر، مما يقوض جميع المكاسب التي تحققت في الربع الثالث من عام 2023. وشهدت أسعار النفط ضغوطًا نزولية وسط ضعف النشاط الاقتصادي العالمي، والإنتاج القياسي من الولايات المتحدة، واستقرار الإنتاج والصادرات من جانب روسيا. وظهر ضعف الأسعار على الرغم من المخاوف من تعطل الإمدادات في أعقاب جولة الصراع التي يشهدها الشرق الأوسط، وتمديد وتعميق تخفيضات الإنتاج من جانب منظمة أوبك والمنتجين من خارجها (أوبك+)، فضلاً عن إعلان الحكومة الأميركية عن مشتريات النفط لتجديد احتياطياتها الإستراتيجية من البترول. ومنذ بداية الصراع الأخير في الشرق الأوسط، كانت أسعار خام برنت متقلبة وسط تأثير جيوسياسي محتمل على العروض ومخاوف من تباطؤ النمو العالمي. وتشير التقديرات إلى أن استهلاك النفط العالمي في عام 2023 سيصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، مدعومًا بالطلب المرن في الصين. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار النفط إلى 81 دولارًا للبرميل في عام 2024 وأن تشهد مزيدًا من التراجع خلال عام 2025، انخفاضًا من 83 دولارًا للبرميل في عام 2023. وتحتمل التوقعات حدوث تطورات إيجابية، منها تمديد تخفيضات أوبك+ إلى ما بعد الربع الأول من عام 2024، إلى جانب احتمال تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط. أما النمو الأبطأ من المتوقع، لا سيما في الصين، فيشكل مخاطر حدوث تطورات سلبية رئيسة.

وبلغت عائدات تصدير النفط الروسية أعلى مستوى لها خلال 12 شهرًا في سبتمبر. وبلغ متوسط إنتاج النفط الروسي 9.6 ملايين برميل يوميًا في عام 2023، بانخفاضٍ طفيف بلغ 0.2 مليون برميل يوميًا مقارنة بعام 2022. وحافظت الصادرات الروسية على مرونتها من خلال إعادة توجيه التجارة. وقد زادت حصة صادرات النفط الروسية إلى الصين والهند وتركيا بنسبة 40 % بين عامي 2021 و2023، مما عوض جزئيًا ما شهدته الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والبلدان الآسيوية الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من انخفاضٍ بنسبة 53 %.

وارتفعت عائدات تصدير الخام الروسي إلى أعلى مستوى لها خلال 12 شهرًا في سبتمبر وسط تزايد عدم اليقين بشأن السعر المخفض الذي يتم تداول النفط الروسي عنده. ويبدو أن روسيا تبيع نفطها بما يتجاوز سقف التداول الرسمي، حيث تجاوز حاجز 80 دولارًا للبرميل منذ يوليو 2023، وربما تقوم باستخدام «أسطول الظل» للتحايل على القيود الغربية. وبعد الانخفاض الأخير في أسعار خام برنت، انخفضت أسعار نفط الأورال الروسي إلى ما دون سقف سعر 60 دولارًا للبرميل في الأسبوع الأول من ديسمبر. وفي 30 نوفمبر، أعلنت عدة بلدان في أوبك+ عن مواصلة وتوسيع خفضها الطوعي لحصصها من إنتاج النفط، بإجمالي 2.2 مليون برميل يوميًا. وشمل ذلك الخفض الجاري بمقدار 1 مليون برميل يوميًا من جانب المملكة العربية السعودية وزيادة في خفض حصة روسيا من الإنتاج بمقدار 0.5 مليون برميل يوميًا. وحتى نوفمبر 2023، كان لدى تحالف أوبك+ 5.1 ملايين برميل يوميًا من الطاقة الإنتاجية الاحتياطية، أي نحو 5% من الطلب العالمي.

وفي يونيو 2023، أعلنت أوبك+ عن استمرار التخفيضات الطوعية للإمدادات حتى ديسمبر 2024، وكان من المقرر أن تنتهي مبدئيًا في ديسمبر 2023. وتضمن هذا التمديد تخفيضات إضافية قدرها مليون برميل يوميًا من جانب المملكة العربية السعودية اعتبارًا من يوليو، و0.3 مليون برميل يوميًا من جانب روسيا بدايةً من أكتوبر. وأكد إعلان نوفمبر تمديد هذه التخفيضات حتى الربع الأول من عام 2024. وقاد المنتجون من خارج بلدان منظمة أوبك نمو المعروض العالمي في عام 2023. وكان الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في أوبك+ قويًا في عام 2023، حيث تم تقريبًا تعويض تخفيضات الإنتاج من جانب أوبك+ عن طريق زيادات إنتاج هذه البلدان بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا وإيران.

وخلال الفترة من الربع الأول حتى الربع الثالث من عام 2023، تفاوتت الزيادة في المعروض الأميركي بين منتجي النفط الصخري، لكنها زادت بشكل عام بنسبة 5 % (على أساس سنوي). كما شهد الربع الثالث من عام 2023 أعلى إنتاج ربع سنوي، حيث تجاوز الرقم القياسي المسجل في الربع الأخير من عام 2021، وذلك قبل تفشي جائحة كورونا. واستشرافًا للمستقبل، من المتوقع أن يزداد المعروض العالمي في عام 2024، مدفوعًا في المقام الأول بالولايات المتحدة ثم البرازيل وغيانا وكندا.

ووصل الطلب العالمي على النفط لأعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2023، مدفوعًا بشكل رئيسي بالطلب من جانب الصين. وزاد الطلب على النفط بمقدار 2.3 مليون برميل يوميًا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، في حين ظل مستقرًا نسبيًا في الاقتصادات المتقدمة.

وكان الطلب في الصين مرنًا بشكل مدهش، مدفوعًا بمجموعة واسعة من العوامل، ومنها نشاط قطاع النقل والمواصلات، الذي استمر في التعافي. وتشير التقديرات إلى أن الصين تمثل نحو 75 % من الزيادة التي شهدها الطلب على النفط في عام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للنفط بنسبة 2 % في عام 2023 إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 101.7 مليون برميل يوميًا، وأن يتباطأ إلى أقل من 1 % في عام 2024، مما يعكس التأثير المتأخر لتشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة.

وحول المخاطر التي تهدد الآفاق المستقبلية لأسواق النفط، أثار الصراع الأخير في الشرق الأوسط مخاطر جيوسياسية على أسواق السلع الأولية، حيث تمثل المنطقة ثلث تجارة النفط المنقولة بحرًا على مستوى العالم. وبالرغم من انحسار هذا السيناريو، فإن تصاعد الصراع، حسب مدته ونطاقه، يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات حادة في إمدادات النفط. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من احتمالات حدوث تطورات إيجابية على آفاق سوق النفط، ومنها إمكانية تمديد السعودية وروسيا لتخفيضات الإنتاج أو زيادة مستوياتها. وبالرغم من الزيادة الأخيرة في إنتاج النفط، هناك أيضًا خطر ألا تتمكن صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة من تلبية زيادة الإنتاج التي تفترضها التوقعات، خاصة بحلول عام 2025.

وترتبط مخاطر حدوث التطورات السلبية التي تهدد أسعار النفط في المقام الأول بأداء الاقتصاد العالمي الذي جاء أسوأ من المتوقع، وخاصة من جانب الاقتصاد الصيني. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في الديناميات المعقدة لسوق النفط في مواجهة حالة عدم اليقين الجيوسياسية.

أوبك+ تخطط لإبقاء تخفيضات إنتاج النفط دون تغيير في اجتماعها المقبل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال مندوبو أوبك+ إن مجموعة كبار المنتجين ليس لديهم أي خطط لتغيير سياسة إنتاج النفط الحالية والتخفيضات عندما تجتمع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج التابعة للتحالف الأسبوع المقبل. ومن المقرر أن تعقد اللجنة، والتي تقوم بتقييم تطورات سوق النفط وتوصي باتخاذ إجراءات للاجتماعات الوزارية الكاملة، اجتماعًا عبر الإنترنت في الأول من فبراير.

وقالت المصادر إن جزءًا من تخفيضات إنتاج النفط الحالية لم يبدأ إلا في بداية شهر يناير، لذا ستحتاج أوبك + إلى مزيد من الوقت لمراجعة وتقييم تأثير خفض الإنتاج على أرصدة السوق. وقرر أعضاء أوبك+ بشكل جماعي خفض 2.2 مليون برميل يوميا من إنتاج المجموعة هذا الربع، على الرغم من أن معظم ذلك كان تخفيضات الإنتاج التي كانت سارية بالفعل، بما في ذلك التخفيض الطوعي للمملكة العربية السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

وصرح وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان الشهر الماضي أن تخفيضات إنتاج أوبك + يمكن أن تمتد إلى ما بعد مارس 2024 إذا تطلب السوق ذلك. كما انتقد الوزير المعلقين لفشلهم في فهم اتفاق الإنتاج، وأشار إلى أن هذا سيتغير بمجرد أن «يرى الناس حقيقة الاتفاق».

وقالت كل من المملكة العربية السعودية وروسيا قادة أوبك + عبر كبار رجال النفط في كل منهما، إن أوبك + مستعدة لتمديد أو تعميق تخفيضات إنتاج النفط إذا لزم الأمر. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك مطلع الشهر الماضي إن المجموعة مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية وتعميق تخفيضات إنتاج النفط في الربع الأول من عام 2024 لتجنب التقلبات والمضاربات في السوق. وسيراقب المحللون عن كثب جميع قرارات وتكهنات أوبك+ هذا العام حيث يعتقدون أن جزءًا كبيرًا من أساسيات وأرصدة سوق النفط ستعتمد على سياسة المجموعة لإدارة العرض في الربع الأول من العام وبقية عام 2024. وفي نظرتها الأولى إلى عام 2025، تتوقع منظمة أوبك نمواً قوياً في الطلب على النفط. وتمسكت بتوقعاتها لنمو قوي نسبيا للطلب العالمي على النفط في 2024 وقالت إن 2025 سيشهد زيادة قوية في استخدام النفط بقيادة الصين والشرق الأوسط، في توقعات مبكرة مفاجئة. وتتماشى توقعات عام 2025 مع وجهة نظر منظمة البلدان المصدرة للبترول بأن استهلاك النفط سيستمر في الارتفاع خلال العقدين المقبلين، على عكس هيئات مثل وكالة الطاقة الدولية، التي تتوقع أن يصل الاستهلاك إلى ذروته بحلول عام 2030 مع تحول العالم إلى الطاقة. طاقة أنظف.

وقالت أوبك في تقرير الشهري الجديد إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 1.85 مليون برميل يوميا في 2025 إلى 106.21 مليون برميل يوميا. وبالنسبة لعام 2024، تتوقع أوبك نمو الطلب بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا، دون تغيير عن الشهر الماضي. ومع ذلك، بدأت أسعار النفط العام على أساس ضعيف حيث عوض عدم اليقين في السوق بشأن الطلب تأثير جولة جديدة من تخفيضات الإمدادات من قبل أوبك وحلفائها، المعروفة باسم أوبك +. وجرى تداول خام برنت يوم الأربعاء عند 77 دولارًا للبرميل، بانخفاض حوالي 2 %.

في وقت، قال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص أن الطلب على النفط كان بالقرب من الذروة، وكرر دعوة المجموعة لمواصلة الاستثمار في صناعة النفط. وقال تزامن مع صدور تقرير أوبك الشهري، ان الأمر الواضح هو أن ذروة الطلب على النفط لا تظهر في أي توقعات موثوقة وقوية على المدى القصير والمتوسط، وإنه تحدي أن نرى ذروة الطلب على النفط بحلول نهاية العقد، أي بعد ست سنوات فقط. وقالت أوبك إنها نشرت توقعاتها في وقت أبكر من المعتاد لتوفير توجيهات طويلة المدى للسوق. وقالت أوبك في التقرير: «إن التعهد بالوصول إلى ما هو أبعد من الأفق الزمني المحدد مسبقًا للتنبؤات قصيرة المدى يساعد في دعم فهم ديناميكيات السوق». وفي عام 2025، تتوقع أوبك زيادة النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.8 % من 2.6 % هذا العام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تخفيضات أسعار الفائدة. وقالت أوبك إن الصين والشرق الأوسط والهند ستقود الزيادة في استهلاك النفط.

وبالنسبة لهذا العام فإن توقعات أوبك لنمو الطلب على النفط أكبر بكثير من الزيادة البالغة 1.1 مليون برميل يوميا التي توقعتها وكالة الطاقة الدولية حتى الآن. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، سينخفض نمو الطلب العالمي على النفط إلى النصف في عام 2024 نتيجة للنمو الاقتصادي الأقل من الاتجاه السائد في الاقتصادات الكبرى، وتحسين الكفاءة، وأسطول السيارات الكهربائية المزدهر. وبصرف النظر عن وجهات النظر المختلفة بشأن الطلب، فقد تعارضت أوبك ووكالة الطاقة الدولية أيضًا حول الحاجة إلى الاستثمار في إمدادات النفط الجديدة. وتقول وكالة الطاقة الدولية إن نهاية حقبة نمو الوقود الأحفوري تقوض الأساس المنطقي لزيادة الاستثمار.

ونفذت أوبك وتحالف أوبك+ الأوسع سلسلة من تخفيضات الإنتاج منذ أواخر 2022 لدعم السوق. ودخل التخفيض الجديد للربع الأول حيز التنفيذ هذا الشهر. لكن التقرير أشار إلى أن إنتاج أوبك من النفط ارتفع قليلا في ديسمبر كانون الأول بمقدار 73 ألف برميل يوميا إلى 26.70 مليون برميل يوميا، بقيادة نيجيريا، وهي إحدى الأعضاء التي تتعافى من التحديات الداخلية التي حدت من الإنتاج. وعدلت أوبك أرقام إنتاجها بالخفض لتعكس خروج أنجولا من المجموعة الذي أعلنته لواندا الشهر الماضي وقالت إنه اعتبارا من ديسمبر بلغ إنتاجها من الخام 26.5 بالمئة من سوق النفط العالمية. وانخفضت حصتها السوقية من 33 % في 2017، نتيجة تخفيضات الإنتاج المتعاقبة وخروج بعض الأعضاء، على الرغم من انضمام عدد قليل من صغار المنتجين الآخرين.

ومع ذلك، قلل مندوبو أوبك من أهمية مسألة الحصة السوقية، مستشهدين بوجهة نظر المجموعة بأن نمو الإمدادات من خارج أوبك سوف يتباطأ وأن حصة الأعضاء في السوق سوف تتعافى بمرور الوقت. وقالت أوبك+ انها تعمل على استقرار سوق النفط العالمية، وإنها تخفض الإنتاج منذ نوفمبر، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتحقيق الاستقرار في السوق، وتعزيز إيرادات الدول الأعضاء، ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية في خطوة مهمة لمواجهة التحديات التي تعاني منها سوق النفط العالمية، نفذت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها (أوبك +) تخفيضات طوعية في الإنتاج منذ نوفمبر، وهي استراتيجية حققت نتائج إيجابية، وفقًا لوزير النفط العراقي حيان عبد الغني.

وكانت مجموعة أوبك+، المعروفة بدورها المؤثر في قطاع النفط العالمي، في طليعة الجهات التي قامت بمعالجة عدم استقرار السوق. وكان القرار الأخير بتقليص إنتاج النفط يهدف إلى موازنة معادلة العرض والطلب، وهي الخطوة التي يبدو أنها تؤتي ثمارها. وقالت وزارة النفط العراقية إن تخفيضات الإنتاج الطوعية التي أجرتها أوبك+ منذ نوفمبر أتاحت للدول الأعضاء مثل العراق تحقيق أعلى معدلات التوازن بين العرض والطلب، مما ساعدها على تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية. وأضاف عبد الغني أن «وزارة النفط العراقية حريصة على تحقيق زيادة في الإيرادات المتأتية من عائدات صادراتها النفطية رغم التحديات التي تواجه الأسواق العالمية». وفي بداية عام 2024، تؤكد أمانة منظمة أوبك بالتشاور مع البلدان الأعضاء في أوبك، والبلدان المنتجة غير الأعضاء في أوبك المشاركة في تحالف أوبك+، من جديد الالتزام الكامل للبلدان المشاركة في اتفاقية إعلان التعاون بالوحدة والتماسك، فضلا عن جهودها المستمرة والثابتة للحفاظ على استقرار سوق النفط للمضي قدما من خلال إعلان التعاون، الموقع في 10 ديسمبر 2016 والمعتمد كذلك في الاجتماعات اللاحقة.

علاوة على ذلك، تؤكد البلدان الأعضاء في أوبك من جديد التزامها الثابت بالأهداف المشتركة المتمثلة في الوحدة والتماسك داخل المنظمة، ومع البلدان المنتجة غير الأعضاء في أوبك المشاركة في اتفاق أعلان التعاون. وكانت الجهود الاستثنائية التي بذلتها البلدان الأعضاء في أوبك والبلدان المنتجة غير الأعضاء في تحالف أوبك+ واضحة في دعم الاقتصاد العالمي للتغلب على العديد من التحديات التي شهدتها على مدار السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك وباء كوفيد 19، وضمنت استقرار سوق النفط خاصة بالمقارنة مع السلع الأساسية الأخرى. وستظل المستويات غير المسبوقة من التعاون والحوار والاحترام المتبادل والثقة هي الأساس لهذه الجهود التعاونية المستمرة في المستقبل. هذا لصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، وكذلك الاقتصاد العالمي ككل. ومن المقرر أن تعقد أوبك+ اجتماعا للمراقبة في أوائل فبراير، بحسب مصادر التحالف الذين قالوا ان التحالف يخطط لعقد اجتماع للجنة المراقبة الوزارية المشتركة في أوائل فبراير، لكن لم يتم تحديد موعد محدد بعد. وعادة ما تعقد أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء بقيادة روسيا، مثل هذه الاجتماعات كل شهرين لمراقبة تنفيذ اتفاقات الإنتاج الخاصة بها.

وتجمع اللجنة الدول الرائدة في التحالف، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وروسيا والإمارات العربية المتحدة. وفي اجتماعها الوزاري الكامل الأخير في 30 نوفمبر، وافقت أوبك+ على تخفيضات طوعية للإنتاج يبلغ إجماليها حوالي 2.2 مليون برميل يوميًا خلال الربع الحالي، بقيادة المملكة العربية السعودية التي تمدد خفضها الطوعي الحالي. وقال أحد المصادر إنه من المتوقع أن يقيّم اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج تنفيذ الاتفاق في يناير. واتفقت السعودية وروسيا وأعضاء آخرون في أوبك+ على خفض طوعي للإنتاج بمقدار 900 ألف برميل يوميا بالإضافة إلى تمديد تخفيضات الإنتاج القائمة بالفعل بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا.

وكانت السعودية، وروسيا، والإمارات، والعراق، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وسلطنة عمان قالوا ان التخفيضات الطوعية للإنتاج، التي بلغ إجماليها 2.2 مليون برميل يوميا، سيتم تخفيفها تدريجيا بعد الربع الأول، إذا سمحت ظروف السوق بذلك. وتم الإعلان عن هذه التخفيضات الطوعية الإضافية من قبل دول أوبك + في اخر اجتماع وتشمل المملكة العربية السعودية (1000 ألف برميل يوميًا)؛ العراق (223 ألف برميل يوميا)؛ الإمارات العربية المتحدة (163 ألف برميل يومياً)؛ الكويت (135 ألف برميل يومياً)؛ كازاخستان (82 ألف برميل يوميا)؛ الجزائر (51 ألف برميل يوميا)؛ وعمان (42 ألف برميل يومياً) اعتباراً من 1 يناير وحتى نهاية مارس 2024. وبعد ذلك، ومن أجل دعم استقرار السوق، سيتم إعادة هذه التخفيضات الطوعية تدريجياً وفقاً لظروف السوق.

وبشكل منفصل، قالت البرازيل، وهي من أكبر 10 منتجين للنفط، إنها ستنضم إلى أوبك+ في 2024، على الرغم من أن مثل هذه الخطوة لن تلزم أكبر دولة في أمريكا الجنوبية بتخفيضات الإنتاج. وقال وزير الطاقة البرازيلي إنه يأمل في الانضمام في يناير 2024، وتنتج البلاد حوالي 3.2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام وهي مورد رئيسي للصين. وحذر الاستراتيجيون في بنك جولدمان ساكس من أن خام برنت لديه الكثير من الأسباب للارتفاع في عام 2024، متوقعاً أن يتم تداول النفط بين 70 و100 دولار للبرميل في العام المقبل. ويعود الحد الأقصى لتوقعاتهم إلى مجموعة من مخاطر انقطاع الإمدادات الكامنة في الشرق الأوسط.

وذكر تقرير وكالة الانباء الروسية، تاس، إن روسيا تعتزم الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتخفيض الطوعي لإمدادات النفط والوقود بمقدار 500 ألف برميل يوميا في يناير الجاري وحتى نهاية الربع الأول من عام 2024. وسيتم إجراء هذا التخفيض من متوسط مستويات الصادرات لشهري مايو ويونيو 2023، وسيتكون من 300 ألف برميل يوميا من النفط الخام و200 ألف برميل يوميا من المنتجات المكررة.

تعثر تجارة النفط الإيرانية مع الصين وسط خلافات رفع الأسعار

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تشير البيانات إلى أن أوروبا تستورد النفط الروسي عبر الهند، على الرغم من العقوبات المفروضة بعد غزو أوكرانيا، وعلى الرغم من الحظر الأوروبي المستمر على واردات الطاقة من روسيا بينما يحتدم الصراع في أوكرانيا، فإن بلدان أخرى تقتنص الخام الروسي الرخيص، وتبيع المنتجات المكررة في الأسواق الأوروبية.

وأصبحت الهند أكبر مستورد للنفط الخام الروسي في العالم الماضي، وفقا لتحليل بيانات سوق متتبع تدفقات النفط، كبلر. واستوردت الهند ما متوسطه 1.75 مليون برميل يوميا في عام 2023، لترتفع بنسبة 140% منذ عام 2022. وفي الوقت نفسه، تضخمت واردات الاتحاد الأوروبي من النفط المكرر من الهند إلى مستويات قياسية في عام 2023، حيث ارتفعت بنسبة 115%، من 111 ألف برميل يوميا في عام 2022 إلى 231800 برميل يوميا في عام 2023.

وقال مات سميث، كبير محللي كبلر: «لقد تمكنت الهند من شراء النفط الرخيص لمصافيها، ثم تمكنت من تكرير هذا النفط وبيع المنتجات المكررة بالسعر الكامل، وتظل السوق الأوروبية على استعداد لدفع ثمنها لأنها في أمس الحاجة إليها لتعويض فقدان المواد الروسية التي فرضت عليها العقوبات».

وتمكنت روسيا من إيجاد ثغرات حول حظر طاقة بكين، وقبل الغزو الروسي لأوكرانيا، كان الاتحاد الأوروبي أكبر مشتر منفرد للنفط الخام والمنتجات النفطية الروسية، حيث كان يمثل ما يقرب من نصف هذه الصادرات. ومع ذلك، منذ عام 2022، فرضت العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة وكندا، وكذلك الاتحاد الأوروبي، عقوبات تجارية على روسيا، بهدف تحويل الأموال من الهجمات العسكرية التي تشنها البلاد في أوكرانيا.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إن حصة أوروبا من صادرات النفط والبترول لا تزيد عن 4% إلى 5% من إجمالي الإمدادات في عام 2023. وأضاف نوفاك أن الصين والهند – اللتين لم تقطعا علاقاتهما مع روسيا – أصبحتا بدلاً من ذلك شريكين تجاريين رئيسين. وقال: «لم تكن هناك أي صادرات إلى الهند من قبل. وعلى مدى العامين الماضيين، ارتفع إجمالي حصة الصادرات إلى الهند إلى حوالي 40%».

تقليص تجارة الطاقة

وعلى الرغم من قيام الاتحاد الأوروبي بتقليص تجارة الطاقة مع روسيا، إلا أن الأمر بدأ يدور حول دائرة كاملة بعد كل شيء. وتفيد التقارير أن شركات التكرير الهندية تشتري الخام الروسي بسعر مخفض ثم تبيع النفط المكرر في أسواق أخرى، مثل أوروبا، حيث يوجد طلب كبير على الديزل، وقال فيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في شركة كبلر: «إن ما يتراوح بين 1.6 إلى 1.8 مليون برميل يوميًا من الخام الروسي الذي تشتريه مصافي التكرير الهندية يخلق ميزة تنافسية لا يتمتع بها الآخرون».

وبينما تعتمد الهند بشكل أكبر على الخام الروسي، انخفضت حصة أوبك من واردات النفط، في الدولة الواقعة في جنوب آسيا، إلى مستوى قياسي منخفض بلغ حوالي 49.6% في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الماضية اعتبارًا من أبريل، مقارنة بـ 64.5% في العام الذي سبقه.

إلى ذلك، يعكس هيكل سوق نفط خام برنت وبعض الأسواق الفعلية في أوروبا وإفريقيا، نقص الإمدادات الناتج جزئيا عن القلق بشأن تأخيرات الشحن بسبب تجنب السفن البحر الأحمر، وفقا لتجار ومحللين وبيانات تتبع السفن، من بينها كبلر.

وقد تضافرت الاضطرابات مع عوامل أخرى مثل الانقطاعات وارتفاع الطلب الصيني لزيادة المنافسة على إمدادات النفط الخام التي لا تحتاج إلى عبور قناة السويس، ويقول المحللون إن هذا يتجلى بشكل أكبر في الأسواق الأوروبية.

وفي علامة على نقص الإمدادات، سجل هيكل سوق العقود الآجلة لخام برنت القياسي أعلى مستوياته الصعودية في شهرين يوم الجمعة، مع تحويل الناقلات من البحر الأحمر بعد ضربات جوية شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على أهداف في اليمن.

وقال فيكتور كاتونا، كبير محللي النفط الخام في كبلر: «برنت هو العقود الآجلة الأكثر تأثرا عندما يتعلق الأمر باضطرابات البحر الأحمر وقناة السويس». «إذن من الذي يعاني أكثر من غيره على الصعيد المادي؟ لا شك أنها شركات التكرير الأوروبية.» وفي سوق خام بحر الشمال، وصل الفارق بين خام فورتيز وخام برنت القياسي المؤرخ إلى أعلى مستوياته منذ أواخر نوفمبر، كما ارتفعت أسعار بعض الدرجات الأخرى التي تعتبر بديلاً محليًا لخام الشرق الأوسط، وبدأ سعر خام يوهان سفيردروب النرويجي، وهو بديل لخام الشرق الأوسط المتوسط الكبريت، في القفز في ديسمبر وارتفع أكثر في يناير، حيث تم تداوله بعلاوة 2.80 دولار فوق خام برنت المؤرخ، ارتفاعًا من خصم يزيد عن دولارين قبل الاضطرابات.

وقالت مصادر تجارية إن ارتفاع الطلب على يوهان سفيردروب قد يكون مرتبطا جزئيا على الأقل بالمخاوف بشأن تأخير وصول خامات الشرق الأوسط إلى أوروبا. وتتجه كميات أقل من خام الشرق الأوسط إلى أوروبا. وتظهر بيانات كبلر أن الحجم المتجه إلى أوروبا من الشرق الأوسط انخفض إلى النصف تقريبًا إلى حوالي 570 ألف برميل يوميًا في ديسمبر من 1.07 مليون برميل يوميًا في أكتوبر.

وقال مصدر تجاري «مشاكل البحر الأحمر تسبب تأخيرات لذا تحتاج شركات التكرير إلى تغطية نفقاتها محليا.» وأضاف آخر «السوق تعاني من ضيق بسبب خسارة البراميل من الخليج».

وفي آسيا، انتعش متوسط العلاوات الفورية لمعايير النفط في الشرق الأوسط دبي وعمان ومربان، مدعوما جزئيا بمخاوف انقطاع الإمدادات. ولم تظهر فروق أسعار الخام الأمريكي أي تأثير بعد، حيث يتم تداولها إلى حد كبير في نطاق هذا العام.

كما قفز الخام الأذربيجاني الخفيف، الذي يتم إنتاجه في بحر قزوين ويباع إلى أوروبا والولايات المتحدة وآسيا، إلى أكثر من ست دولارات فوق خام برنت المؤرخ، وهو ما سيكون الأعلى منذ سبتمبر وفقا لبيانات بورصة لندن للغاز.

كما أدت تطورات أخرى إلى تضييق سوق النفط الخام الأوروبية، بما في ذلك انخفاض الإمدادات الليبية بسبب الاحتجاجات، وهو أول تعطل من نوعه منذ أشهر، وانخفاض الصادرات النيجيرية.

وقال تاجر خام «من الصعب قياس تأثير البحر الأحمر بشكل منفصل». «إنها سوق قوية في كل مكان، لكن الناس متوترون للغاية.» ويرى أيضًا طلبًا قويًا لشهر فبراير، حيث تختار مصافي التكرير «الشراء المتسرع». وقال التاجر «هناك الكثير من المشترين من البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال في السوق للشراء قبل وصوله في فبراير».

وانخفضت إمدادات الخام من نيجيريا لأن البلاد بدأت تشغيل مصفاة دانجوتي، التي تستقبل بعض الشحنات. وفي حين أن الخام النيجيري لم يرتفع في جميع المجالات، فإن شركات التكرير الأوروبية تقدم عطاءات على بعض الخامات اعتماداً على إنتاجية منتجاتها، وقد تم عرض سعر الخام النيجيري المتوسط الحلو «إيجينا» بما يصل إلى حوالي تاريخ برنت بالإضافة إلى 6.00 دولارات للبرميل بناءً على الطلب من مصافي التكرير الأوروبية، وهو أعلى بكثير من سعر الخامات الخفيفة التي تنتج نواتج التقطير المتوسطة. وقال أحد التجار إن الخام الأنجولي، الذي يتجه أيضًا إلى أوروبا دون الحاجة إلى المرور عبر قناة السويس، يشهد طلبًا متزايدًا من الصين والهند بسبب مشكلات تتعلق بالخامين الإيراني والروسي، مما يقلل الإمدادات التي يمكن أن تأتي إلى أوروبا. وتعثرت تجارة النفط الصينية مع إيران مع قيام طهران بحجب الشحنات ومطالبتها بأسعار أعلى، في حين انخفضت واردات الهند من الخام الروسي بسبب تحديات العملة، على الرغم من أن الهند تقول إن الانخفاض يرجع إلى الأسعار غير المغرية.

حذر في أسواق النفط من الإمدادات القوية خارج «أوبك»

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

يبدو أن استمرار تقلبات أسعار النفط الخام ستتواصل خلال الأسبوع الجاري، وسط مخاطر تؤرق السوق بسبب تهديدات تتعرض لها طرق النقل وارتفاع تكاليف الشحن.

تأتي تقلبات السوق وسط آفاق إيجابية للطلب العالمي، في ظل اعتماد الاقتصادات الكبرى والنامية الاعتماد على النفط والغاز.

وقال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون إن أسعار النفط ارتفعت إلى أعلى مستوى في شهرين بعد استهداف ناقلة وقود بالقرب من اليمن، ما يسلط الضوء على المخاطر الجيوسياسية التي تهدد إمدادات الخام.

وأشاروا إلى ارتفاع سعر النفط بأكثر من 8 في المائة خلال يناير الجاري بدعم إضافي من السحب الكبير غير المتوقع من المخزونات الأمريكية والجهود التي يبذلها صناع السياسات الصينيون لدعم الاقتصاد، ومع ذلك لا يزال عديد من التجار حذرين؛ نظرا لاحتمالات نمو الإمدادات القوية من المنتجين من خارج «أوبك» فضلا عن تباطؤ نمو الطلب من كبار المستوردين بما في ذلك الهند.

آفاق الطلب

قال لـ «الاقتصادية» بيتر باخر؛ المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، إن آفاق الطلب العالمي على النفط الخام إيجابية للغاية، مشيرا إلى أن أحدث تقارير «وورلد أويل» تشير إلى أن أسعار النفط والغاز والسوق البحرية والسياسات التنظيمية ونشاط الحفر لـ2024 جيدة للغاية، إذ إنه بغض النظر عن طموحات «صافي الصفر» فإن الدول الكبيرة والصغيرة ستستمر في الاعتماد على أمن الطاقة الذي يوفره النفط والغاز.

وأضاف أن العالم النامي يحتاج إلى الوقود التقليدي أكثر من أي وقت مضى، مشيرا إلى ارتفاع الطلب على الطاقة في الدول الصاعدة التي تشهد تنمية صناعية سريعة.

بدورها، ذكرت آرفي ناهار؛ مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، أن الإحصائيات تؤكد نمو السوق العالمية بمقدار 20 مليون برميل يوميا منذ عام 2000.

وأوضحت أن قطاع الطاقة التقليدية حقق كثيرا من النجاحات في مجال الابتكار خاصة قطاع النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة، مبينة أن النمو الاقتصادي في آسيا يعد من العوامل الأساسية التي تؤثر في الطلب العالمي، كما سيكون هناك دائما تركيز على العرض طالما أن الطلب موجود وسيتزايد باستمرار في المستقبل المنظور.

مخاطر النقل والشحن

من جانبه، قال روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش أيه لخدمات الطاقة، إن معنويات السوق النفطية تتأثر بتزايد التوترات والمخاطر الجيوسياسية التي تتعرض لها السفن في البحر الأحمر، ما يهدد بانقطاع في الإمدادات وارتفاع الأسعار.
ونقل عن تقارير دولية تشير إلى أن أسعار الشحن للناقلات والحاويات النظيفة وصلت إلى ما يقرب من 100 ألف دولار يوميا بسبب الاضطرابات في البحر الأحمر، موضحا أن هذا الانسداد أدى إلى زيادة تكاليف الشحن خاصة بالنسبة لشحنات النفط والحاويات ما أثر في طرق التجارة العالمية.
بدوره، ذكر دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، أن مخاطر النقل والشحن تؤرقان السوق النفطية، حيث أدى هذا الوضع إلى ضغوط تضخمية ومخاوف بشأن استدامة أسعار الشحن الحالية وتأثيرها المحتمل في الاقتصاد العالمي.
ولفت إلى أن توقعات زيادة المعروض تقلصت بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها تدرس ما إذا كان ينبغي لها إعادة فرض عقوبات النفط على فنزويلا بسبب فرض قيود على بعض المرشحين السياسيين في البلاد، مبينا أن إنتاج فنزويلا من النفط الخام كان قد ارتفع بعد إعلان سابق عن رفع العقوبات.

«أوبك بلس»: تقييم خفض إنتاج يناير بحاجة إلى وقت عكاظ

قالت مصادر من تحالف «أوبك بلس»، إن الدول الأعضاء بحاجة إلى مزيد من الوقت لتقييم آثار الخفض الأخير للإنتاج بواقع 900 ألف برميل يومياً، الذي بدأ في الأول من يناير الماضي، ويستمر حتى نهاية الربع الأول من هذا العام.

ولذلك استبعدت المصادر أن يتم اتخاذ قرار بتغيير الإنتاج في اجتماع لجنة المراقبة الوزارية في «أوبك بلس» الخميس القادم وفقاً لـ«بلومبيرغ».

وكان الاجتماع الأخير لـ«أوبك بلس» في نهاية شهر نوفمبر الماضي، قد مدد تخفيضات طوعية كانت قائمة من قبل السعودية إلى جانب تقليص إضافي في صادرات روسيا وتغيير حصص بعض الدول الأفريقية ليصبح إجمالي التخفيض حتى نهاية الربع الأول 2.2 مليون برميل يومياً.

وقال رئيس شركة غازبروم نفط الروسية الكبرى ألكسندر ديوكوف (السبت): «لا ضرورة لتخفيضات إضافية في إمدادات النفط من تحالف أوبك بلس الذي يضم كبار منتجي النفط».

وأوضح، أن سوق النفط العالمية سجلت فائضاً طفيفاً، متوقعاً أن يحقق خفض الإمدادات الذي تنفذه مجموعة «أوبك بلس»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاءها، اعتباراً من بداية شهر يناير الجاري التوازن في السوق.

«كاكست» و«أكوا باور» لتأسيس «مركز تطوير تقنيات الطاقة النظيفة»

الشرق الأوسط

أبرمت «مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (كاكست)»، وشركة «أكوا باور»، الأحد، اتفاقية لتأسيس مركز أبحاث مُشترك باسم «مركز تطوير تقنيات الطاقة النظيفة وتحلية المياه»، يهدف إلى إجراءِ الدراساتِ والأبحاث العلمية والتطوير التقني في مجالات حيوية ضمن القطاع.

وتُعنى المجالات الحيوية ضمن قطاع الطاقة النظيفة والمياه التي يهدف إليها المركز، بتطوير تقنيات الطاقة الشمسية، والأجهزة المساندة لمحطات الطاقة الكهروضوئية للظروف المناخية القاسية، وتخزين الطاقة لدعم شبكات الطاقة المستقبلية، إضافة إلى تطوير تقنيات ومواد مبتكرة لأغشية التحلية، بهدف خفض التكاليف والانبعاثات لعمليات التحلية، حيث سيعمل المركز على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المُتقدمة لتمكين الأبحاث وتحقيق الغايات.

ووقّع الاتفاقية نائب رئيس المدينة لقطاع الطاقة والصناعة، الدكتور سعيد الشهري، ونائب الرئيس التنفيذي لقطاع الابتكار والتقنية الجديدة بشركة «أكوا باور» توماس ألتمان، بحضور رئيس المدينة الدكتور منير الدسوقي، ومؤسس ورئيس مجلس إدارة «أكوا باور» محمد أبو نيان، والنائب الأعلى لرئيس المدينة لقطاع البحث والتطوير الدكتور طلال السديري.

وأكد الشهري أن المركز المُشترك يأتي ضمن جهود مدينة «كاكست» لربط المُنتجات التقنية باحتياج الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، وتحقيق التطلعات الوطنية للبحث والتطوير والابتكار، من خلال الاستفادة من مُختبرات المدينة وعلمائها وبرامج حاضنات ومُسرّعات التقنية في تطوير تقنيات صديقة للبيئة ومُستدامة في مجالات تحلية المياه والطاقة النظيفة، للوصول لمزيج الطاقة الأمثل الذي تسعى إليه المملكة.

من جانبه، قال ألتمان إن هذا التعاون يُعدّ الركيزة الأساسية لنهج العمل المعتمد بين الجانبين في مجال البحث والتطوير، مضيفاً أن هذه الشراكة تهدف إلى توفير حلول عملية وجاهزة للتطبيق، بما يسهم في تلبية احتياجات السوق بسرعة وبطرق مبتكرة، فضلاً عن الإسهام في تطوير المنظومة المحلية للبحث والابتكار انسجاماً مع أهداف «رؤية 2030»، وانطلاقاً من الخبرات الواسعة والموارد القيّمة التي يتمتّع بها الطرفان.

السعودية تسرّع اعتماد وسائل النقل الحديثة لخفض انبعاثات الكربون

الرياض: محمد المطيري

الشرق الأوسط

تقود المملكة العربية السعودية تحولاً في قطاع النقل استجابةً لتحديات تغير المناخ المتصاعدة، بحيث تعد خططها في هذا القطاع جزءاً حيوياً من حملة المعركة لخفض انبعاثات الكربون العالمية بنسبة 4 في المائة من خلال البحث عن بدائل النقل الحديثة.

ويصف خبراء في قطاعي الطاقة والخدمات اللوجيستية الجهود السعودية في مواكبة التوجهات العالمية لتغير المناخ عبر خفض تأثير وسائل النقل التقليدية التي تعمل بالوقود بأنها رائدة، وأسهمت على مدى عقود في قيادة الجهود الدولية نحو تطوير صناعة الهيدروجين وإطلاق مشاريع بيئية كبيرة، وعلى رأسها مبادرتا «الشرق الأوسط الأخضر» و«السعودية الخضراء»، مشيرين إلى أن تحديات خفض استهلاك الوقود في النقل كبيرة جداً، وتحتاج إلى حلول متنوعة وبدائل تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي ولا تضر باقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للوقود الأحفوري.

ويشير مركز الملك عبد الله للدراسات والأبحاث البترولية في ورقة بحثية له إلى أن السياسات المستمرة لتحسين الكفاءة في هذا المجال قد تؤدي إلى خفض معدل النمو السنوي لانبعاثات وسائل النقل في المملكة من 7 إلى 3 في المائة بحلول عام 2030. ويتوقع أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل في عام 2030 إلى 184 مليون طن في 2030.

وقال كبير مستشاري وزارة الطاقة السعودية سابقاً الدكتور محمد سرور الصبان، خلال حديثه إلى «الشرق الأوسط» إن قطاع النقل يمثل نسبة كبيرة من استهلاك النفط. كما أن النفط وبقية المصادر التقليدية تمثل نحو 80 في المائة من مجمل مزيج الطاقة العالمية. وبالتالي فإن التحديات كبيرة عالمياً في محاولة التحول عن مصادر الطاقة التقليدية، مضيفاً أن التحول في النقل نحو البدائل مثل السيارات الكهربائية جيد، «إلا أنه لا يمكن تعميم هذا البديل بشكل يؤثر أو يقضي على استخدام الوقود التقليدي أو النفط في قطاع النقل وبالذات في قطاعات النقل الجوي والبحري». ولفت إلى أن «الجهود لا بد أن تكون متنوعة، وأن تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي والمناخ، وليس أن تقتصر على مواجهة تغير المناخ والإضرار باقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للوقود الأحفوري والنفط». وشرح الصبان أنه خلال ترؤسه وفد السعودية خلال السنوات الـ30 الماضية أثناء مفاوضات تأثير استهلاك النفط على تغير المناخ، كانت المملكة رائدة في مواجهة تغير المناخ، وقادت جهوداً جماعية ومتكاملة في تطوير مصادر الطاقة المتجددة وإزالة الكربون من النفط، وهي تعمل على خفض الانبعاثات عن طريق سحب الكربون من النفط والغاز.

وأضاف أن السعودية مستمرة في قيادة الجهود الدولية نحو تطوير صناعة الهيدروجين وإطلاق مشاريع بيئية كبيرة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الأخضر والرياض الخضراء، وكل هذه الجهود تصب في إطار حلول مواجهة التغيرات المناخية.

وأشار الصبان إلى أن بعض رغبات الغرب حول تغير المناخ مبالغ فيها، وتسعى إلى الحد من استهلاك العالم للنفط، لكن ذلك لن يحدث في قريبا حيث سيستمر استهلاك النفط عالمياً لعقود طويلة قادمة، و«رأينا كيف أن الوقود الأحفوري ما زال يمثل 80 في المائة من الاستهلاك الإجمالي للطاقة عالمياً».

مجالات مهمة للتحول

من جانبه، أشار خبير اللوجيستيات وسلاسل الإمداد حسن المؤمن خلال حديثه إلى «الشرق الأوسط» إلى أن التحول في قطاع النقل من أجل تقليل انبعاثات الكربون هو من أهم الإجراءات الضرورية للاستجابة لتحديات تغير المناخ. وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجيستية خفض نسبة الانبعاثات الكربونية بنحو 25 في المائة، من خلال استخدام التقنيات الحديثة في النقل، والتوسع في شبكة الخطوط الحديدية التي تسهم في تقليل نسب استخدام المركبات والشاحنات التي تعد من أكبر العوامل التي تتسبب في تلوث البيئة.

وقال المؤمن إن المجالات الرئيسية للتحول في قطاع النقل تتمركز في التحول إلى وسائل النقل النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة في وسائل النقل، وإدارة الطلب على النقل، والتي ستكون من فوائدها تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين جودة الهواء، والصحة العامة، بالإضافة إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر.

كما أشار إلى أن التحول في قطاع النقل نحو السيارات الكهربائية يساهم في تحسين الهواء والصحة العامة. إذ تنتج السيارات الكهربائية كمية أقل من الملوثات مثل أكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون، نظراً لارتباط الهواء بمجموعة من المشاكل الصحية المسببة لأمراض القلب والأوعية الدموية. بالإضافة إلى مساهمة التحول في تحسين الاقتصاد المحلي وتقوده إلى خلق فرص اقتصادية كبيرة ومميزة في قطاعات جديدة، ومنها على سبيل المثال استثمار «صندوق الاستثمارات العامة» في شركة «لوسيد» للسيارات الكهربائية بنسبة 60 في المائة.

وأشار المؤمن إلى أن الفرص المتاحة والمستقبلية في تحول قطاع النقل بالسعودية بما يتوافق مع مشاريع التغير المناخي عديدة وكبيرة ومتنوعة ويمكن أن تشتمل على مشاريع واستثمارات ضخمة في تطوير وتحسين البنية التحتية، وتعزيز وسائل النقل العام بما يخلق فرصاً جديدة لتحسين خدمات النقل وزيادة الكفاءة البيئية والتحول نحو النقل الذكي عبر تشجيع تبني التكنولوجيا والابتكار في مجال النقل باستخدام البيانات لتحسين الكفاءة والتخطيط، وكذلك الاهتمام بتطبيق مبادئ الاستدامة في قطاع النقل، وفتح الأبواب للابتكارات البيئية والحلول التي تعزز التنمية المستدامة، لافتاً إلى أن قطاع النقل مهم جداً وسيصل حجمه عالمياً إلى نحو 10 تريليونات دولار بحلول 2050، كما يمثل في السعودية نحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقوم الهيئة العامة للنقل في السعودية بجهود لرفع الوعي بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة لقطاعات النقل المتعددة، وتشجيع مشاريع النقل الذكي القائمة على السيارات ذاتية القيادة والكهربائية، وذلك في سبيل دعم استخدام التقنية الحديثة بما يرفع الكفاءة البيئية ويقلل نسب التلوث.

مع الإشارة إلى أن المبادرة الخضراء تهدف إلى تحويل 30 في المائة من إجمالي المركبات في العاصمة إلى مركبات كهربائية بحلول عام 2030.

أرباح «الدريس» السعودية للخدمات البترولية ترتفع إلى 74 مليون دولار في 2023

الشرق الأوسط

ارتفع صافي ربح شركة «الدريس للخدمات البترولية والنقليات» (الدريس) بنهاية عام 2023، بنسبة 16.13 في المائة إلى 280.8 مليون ريال (74.93 مليون دولار)، مقابل 241.8 مليون ريال (64.48 مليون دولار) في عام 2022.

وقالت الشركة في إفصاح إلى السوق المالية السعودية (تداول)، الأحد، إن إيرادات عام 2023 ارتفعت بنسبة 20 المائة إلى 14.83 مليار ريال مقابل 12.35 مليار ريال عام 2022، نتيجة النمو والتوسع والانتشار في عدد المحطات والتوسع في الخدمات اللوجيستية لقطاع النقل.

وعزت الشركة النمو في صافي الربح خلال الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق، إلى زيادة المبيعات لقطاعي النقل والبترول وزيادة الإيرادات الأخرى، وزيادة دخل عمولة من استثمار بالتكلفة المطفأة، وانخفاض المصاريف البيعية والتسويقية والزكاة، بالرغم من زيادة المصاريف العمومية والإدارية والأعباء المالية.
وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة عن عام 2023، بقيمة 75 مليون ريال، بواقع ريال واحد لكل سهم. كما أوصى المجلس بزيادة رأسمال الشركة بنسبة 33 في المائة ليصل إلى مليار ريال، من خلال منح سهم واحد لكل 3 أسهم.

وكان عدد المحطات التابعة للشركة نما بنهاية الربع الثاني من عام 2023 إلى 788 محطة مقابل 698 محطة بنهاية العام الماضي؛ وفق تصريح سابق لنائب رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيس اللجنة التنفيذية.

وتوقعت شركة «موردور إنتلجنس» المتخصصة في أبحاث السوق، تسجيل سوق محطات الوقود في السعودية لمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.3 في المائة خلال الفترة بين 2023 و2027. وتمثل شركة «الدريس» أحد اللاعبين الرئيسيين في هذه السوق بجانب «أدنوك» و«إينوك» الإماراتية، و«أرامكو السعودية»، و«توتال إنرجيز» العالمية.

قطاع الطاقة الألماني يتوقع زيادة التكاليف التشغيلية

الشرق الأوسط

يتوقع قطاع الطاقة في ألمانيا مزيداً من التكاليف التشغيلية تقدر بالمليارات للأعوام القادمة لأجل دعم استقرار الشبكة الكهربائية

ويندرج ضمن الأسباب الرئيسية التي تؤدي لذلك تأخر التوسع في الشبكات، والتوسع غير الكافي قياساً بالاحتياج الكبير للطاقات المتجددة في الجنوب.

وحسب تقدير اتحادات معنية بقطاع الطاقة وشركات واقتصاديين، فإن هذه العوامل ستجعل «إدارة اختناقات الشبكات» المكلفة، أمراً ضرورياً خلال الأعوام القادمة.

يذكر أن تكلفة إدارة اختناقات الشبكات تجاوزت 1.6 مليار يورو للنصف الأول من العام الماضي، حسب الوكالة الاتحادية للشبكات بألمانيا، وكانت تبلغ في عام 2022 كله 4.2 مليار يورو. وترجع هذه التكاليف جزئياً إلى ارتفاع أسعار الغاز.

جدير بالذكر أنه ليست هناك أرقام متوفرة حتى الآن عن إجمالي التكاليف في العام الماضي.

وترجع ما تسمى «إدارة الاختناقات» إلى أنه يتم إنتاج كهرباء خضراء في الشمال، أكثر مما يتم استهلاكها، بينما يحدث العكس في الجنوب. ولهذا السبب يجب نقل مزيد من الكهرباء من الشمال إلى الجنوب، وهذا هو ما يسمى «إدارة الاختناقات». ونظراً لتأخر بناء خطَّي الجهد العالي: «زود لينك» (خط الجنوب) و«زود أوست لينك» (خط جنوب الشرق) لسنوات، فإن سعة التحويل (القائمة حالياً) لا تكفي غالباً.

«البحر الأحمر» السعودية تعلن استخدام الوقود المُستدام لجميع مركبات التوريد التابعة لها الشرق الأوسط

أعلنت شركة «البحر الأحمر الدولية»، الأحد، عن استخدام وقود حيوي منخفض الكربون في جميع شاحنات التسليم التابعة لها؛ حيث أصبح أسطول المركبات البرية لديها بالكامل يعمل الآن بالكهرباء أو بالوقود الحيوي، ما يجعلها أول شركة سعودية تعمل بسلسلة توريد صديقة للبيئة.

وتدير الشركة المملوكة بالكامل لـ«صندوق الاستثمارات العامة»، حالياً، أسطولاً مكوناً من 6 شاحنات تبريد بحمولة مقدارها 8 أطنان، و3 شاحنات تبريد بحمولة مقدارها 3.5 أطنان، وجميعها تعمل بالوقود الحيوي، وتخدم المركبات مجموعة واسعة من المرافق، وتقوم بدور فعال في شبكة سلسلة توريد بعيدة المدى، ما يضمن النقل السلس للبضائع إلى جميع مشاريع ومرافق الشركة، وذلك تنفيذاً لرؤية «البحر الأحمر الدولية» لمستقبل أكثر اخضراراً.

ويتم إنتاج الوقود الحيوي من زيت الطهي الذي يتم الحصول عليه من مصادر محلية في المملكة، ويُصدِر النوع الذي اعتمدته «البحر الأحمر الدولية» فقط 0.17 كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل لتر، مقارنة بـ2.7 كيلوغرام في حال استخدام وقود الديزل المعتاد.

ويُستخدم الوقود الحيوي المستدام في تشغيل جميع شاحنات توصيل البضائع إلى فنادق وجهة الشركة الأربعة: فندق «تيرتل باي»، ومنتجع «سيكس سنسز الكثبان الجنوبية»، ومنتجع «سانت ريجيس البحر الأحمر»، ومنتجع «نجومه، ريتز- كارلتون ريزيرف»، وكذلك إلى «مطار البحر الأحمر الدولي».

مع الإشارة إلى أن الانتقال من استخدام الوقود المعتاد إلى الحيوي، لا يخفِّض من انبعاثات الكربون فحسب؛ بل يعمل أيضاً على زيادة عمر محركات المركبات، مما يحقق فوائد بيئية وتشغيلية.

ويشرح رئيس سلسلة التوريد والخدمات اللوجستية في الشركة، مايكل ستوكديل، بأن الشركة، ومن خلال استخدام الوقود الحيوي المستدام الذي تم إنتاجه من زيت الطهي المستخدم محلياً، لا تخفض من انبعاثات الكربون بشكل كبير فحسب؛ بل تسهم أيضاً في الاقتصاد الدائري.

ويشير إلى أن هذه الخطوة تعد الأولى في التحرك نحو شبكة لوجستية مستدامة بالكامل: «ونحن نتطلع بالفعل إلى التكنولوجيا والابتكارات الجديدة التي يمكن أن تقلل بشكل أكبر من تأثير سلسلة التوريد لدينا».

وأطلقت «البحر الأحمر الدولية» تقنيات متطورة؛ حيث تم تركيب شريحة لكل مركبة لقياس كمية الوقود الحيوي الذي يستخدم يومياً؛ حيث تتيح هذه البيانات لمديري الأسطول تحليل استهلاك الوقود وتحسينه، مما يعزز استدامة عمليات الشركة حفاظاً على البيئة. ولأن «البحر الأحمر الدولية» تستخدم بالفعل كهرباء مصدرها 100 في المائة من الطاقة الشمسية لتشغيل مركباتها الكهربائية، فإن أسطول النقل البري التابع للشركة لا تنبعث منه الآن سوى كمية قليلة جداً من الكربون.

ويدعم ما أُعلن عنه طموح «البحر الأحمر الدولية» للتحول إلى استخدام الهيدروجين الأخضر في جميع أنحاء قطاع التنقل لديها. إذ إن الشركة تستهدف أن يكون لديها ما بين 700 و800 سيارة ضمن أسطول مركباتها المستدامة بحلول 2030، مما يخلق نقلة نوعية في طريقة نقل البضائع في المملكة، وأيضاً سيضع معياراً جديداً لسلاسل التوريد المستدامة.

الجدير بالذكر أن شركة «البحر الأحمر الدولية»، تمثل إحدى ركائز استراتيجية «رؤية 2030»، من خلال المساهمة بدور محوري في مسيرة تحول المملكة، نحو استشراف آفاق اقتصادية جديدة، وتعزيز التراث البيئي والثقافي الغني في البلاد.

تأخير بناء خط أنابيب الغاز الروسي - الصيني يضرب خطط موسكو

الشرق الأوسط

حذَّر رئيس وزراء منغوليا من أنه من المتوقع أن يتأخر بناء خط أنابيب «قوة سيبيريا 2» الذي يربط حقول الغاز الغربية الروسية مع الصين، في ضربة لخطط موسكو من أجل تأمين سوق جديدة للغاز الذي كانت تبيعه في السابق إلى أوروبا.

وكان ما يسمى خط أنابيب «قوة سيبيريا 2» الذي سيعبر الأراضي المنغولية، يمثل أولوية بالنسبة لموسكو لأكثر من عقد من الزمن؛ لكنه اكتسب أهمية أكبر منذ أن خفضت أوروبا وارداتها من الغاز الروسي، رداً على الغزو الشامل لأوكرانيا عام 2022، وفق صحيفة «فايننشيال تايمز».

تأخير البناء

وصرح رئيس وزراء منغوليا، لوفسانمسراين أويون إردين، في وقت سابق لصحيفة «فايننشيال تايمز» بأنه يتوقع أن يبدأ بناء خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 3550 كيلومتراً، بما في ذلك 950 كيلومتراً عبر الأراضي المنغولية، في عام 2024. وعندما سئل عما إذا كان الشركاء سيلتزمون بهذا الجدول الزمني، قال إن روسيا والصين لم تتفقا بعد على التفاصيل المهمة لمشروع البنية التحتية الضخم.

وأضاف: «لا يزال الجانبان بحاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء مزيد من الأبحاث التفصيلية حول الدراسات الاقتصادية»، مضيفاً أن أسعار الغاز العالمية القياسية خلال العامين الماضيين أدت إلى تعقيد المفاوضات. وأضاف: «لا يزال الجانبان الصيني والروسي يجريان الحسابات والتقديرات ويعملان على المنافع الاقتصادية».

وكتب نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في مجلة «إنرجي بوليسي» المدعومة من الدولة يوم الخميس، أن توقيت البناء سيتم تحديده بعد توقيع اتفاقيات ملزمة مع الشركاء الصينيين.
وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الصيني شي جينبينغ قد التقيا مرتين على الأقل في العام الماضي، وفي حين أكدت روسيا مراراً وتكراراً استعدادها لإطلاق «بي إس 2»، كانت بكين صامتة بشكل واضح. وتستقبل الصين بالفعل الغاز من شرق روسيا عبر خط أنابيب «قوة سيبيريا 1» الذي بدأ تشغيله في عام 2019. وحمل ما يقرب من 23 مليار متر مكعب من الغاز العام الماضي، ومن المتوقع أن يصل إلى طاقته الكاملة البالغة 38 مليار متر مكعب في عام 2025.

وسيجلب «بي إس 2» 50 مليار متر مكعب إضافية من الغاز إلى الصين من الحقول في شبه جزيرة يامال في غرب سيبيريا، والتي كانت تخدم أوروبا سابقاً. وبدأت شركة «غازبروم» المملوكة للدولة في روسيا دراسة جدوى للمشروع في عام 2020، وتريد أن يتم تشغيل خط الأنابيب بحلول عام 2030. وتأمل أن تحل الصين محل أوروبا كأكبر سوق لتصدير غازها.

وقد اعتادت أوروبا على شراء أكثر من 150 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنوياً؛ لكن التدفقات تضاءلت منذ حرب فبراير (شباط) 2022.

ويرجح مدير الاستراتيجية السابق لشركة «غازبروم نفت» والزميل البارز في مؤسسة «كارنيغي» للسلام الدولي، سيرغي فاكولينكو، أن تسعى روسيا إلى الحصول على شروط مالية أفضل من الصين، مقارنة بما حققته في عقد «بي إس 1» الذي تم توقيعه في عام 2014 عندما تعاقد العالم مع الصين. وكانت أسعار الغاز أقل بكثير.

تعليق وزارة الخارجية الصينية

قالت الوزارة في بيان لصحيفة «فايننشيال تايمز»: «لقد أجرى الجانبان تعاوناً مستمراً في مجال الغاز الطبيعي على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة».

وقال أحد كبار المحللين في شركة «ريستاد إنرجي»، وي شيونغ، إن الصناعة المحلية في الصين لا تزال تعتمد على بدء عمليات «بي إس 2» في عام 2030، لتلبية الطلب الصيني المتزايد.

وأضاف: «على الرغم من ارتفاع أسعار الغاز عبر الأنابيب في العامين الماضيين، فإنها لا تزال أقل بكثير من واردات الغاز الطبيعي المسال»، في إشارة إلى الغاز الطبيعي المسال الذي يصل إلى الصين عن طريق القوارب من دول مثل أستراليا وقطر. وتابع: «على المدى الطويل، تحتاج الصين إلى الحفاظ على تنويع إمدادات الغاز، وهذا جزء مهم للغاية هنا».

وقال رئيس وزراء منغوليا، لوفسانمسراين، إنه التقى رئيسي الوزراء الروسي والصيني في العاصمة القرغيزية بيشكيك في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي. وأضاف: «ما زلنا نجري مناقشات مع هذين الجانبين، ونحن على استعداد للبدء بمجرد أن يصبح هذان الجانبان جاهزين لبدء البناء».

الري بـ«الطاقة الشمسية»... فوائد وأخطار

القاهرة: أحمد حسن بلح

الشرق الأوسط

أدى انخفاض تكلفة تقنيات الطاقة الشمسية والتوجه نحو تعزيز تطبيقات الطاقة النظيفة، إلى حدوث طفرة في تطبيقات استخراج المياه الجوفية. ونتج عن ذلك إنشاء أكثر من 500 ألف مضخة شمسية في مناطق مختلفة من جنوب آسيا، كما تم تركيب عدد مماثل بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا خلال العقد الماضي فقط.

الريّ بالطاقة الشمسية

ورغم الاهتمام بدمج تخفيضات الانبعاثات الناجمة عن تلك التطبيقات في برامج أرصدة الكربون لمجابهة مخاطر تغير المناخ، فإن فوائد هذا التحول قد يأتي بمخاطر كبيرة، وفق دراسة منشورة، في 18 يناير (كانون الثاني) 2024، بدورية «ساينس».

ويزداد استخدام تطبيقات الري بالطاقة الشمسية في كثير من الدول العربية، وهناك بالفعل زيادات كبيرة في مصر والأردن والمغرب، وفق تصريح كلوديا رينغلر، الخبيرة بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، وأحد معدي الدراسة، لـ«الشرق الأوسط»، التي شدّدت على أن الأمر في البلدان العربية «ينطوي على مخاطر كبيرة، لأنها تعاني من أعلى مستويات ندرة المياه للفرد مقارنة بأي مكان في العالم. إذ قد يؤدي الأمر لزيادة الإفراط في استنزاف تلك الموارد على المدى المتوسط إلى الطويل». وهو ما علّق عليه، محمود الدماصي، الباحث المصري بمعهد هيلمهولتز برلين للطاقة والمواد بألمانيا، قائلا: «أنظمة الري الجوفي الشمسية سهلة التركيب ورخيصة نسبياً، وهي بالفعل متعادلة كربونياً، ما دفع الكثير من المزارعين للتوسع في تركيبها، خصوصاً بأماكن الزراعات الصحراوية البعيدة عن شبكات الكهرباء».
وأوضح لـ«الشرق الأوسط»: «هذا التوسع في تركيب المضخات حمل معه توسعاً موازياً في الاعتماد على المياه الجوفية بوصفها مصدراً للري الزراعي، وبالتالي ارتفعت معدلات السحب من تلك الخزانات».

خزانات جوفية

ويفرق الدماصي بين نوعين من الخزانات الجوفية: الخزانات المتجددة التي توجد بكثرة بالدول المطيرة مثل إثيوبيا أو دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا يمثل استخدام تلك الأنظمة تحدياً كبيراً، مقابل الخزانات الجوفية غير المتجددة مثل الخزان الجوفي بالصحراء الغربية في مصر، وخزانات دول الصحراء الكبرى عموماً. إذ يمثل التوسع في استخدام أنظمة الضخ بالخلايا الشمسية هناك ضغطاً على المخزون غير المتجدد، وينذر بنضوبه سريعاً.

وتقول رينغلر: «بمجرد استنفاد الموارد المائية المتبقية، فإن اعتماد البلدان العربية على الواردات الغذائية سيزداد، وسيتوقف مزيد من الشركات الزراعية عن العمل»، مؤكدة أنه «لا توجد منطقة أخرى تحتاج للاهتمام بمواردها المائية أكثر من العالم العربي».

وتوضح أنه علاوة على ذلك، فإن «الري بالطاقة الشمسية باهظ التكلفة للمزارعين الفقراء، لذلك من المرجح أن نرى المزارعين الأكثر ثراءً يحصلون على معظم الفوائد، ما قد يزيد التوتر بين المزارعين، ويدفع صغارهم للخروج من الإنتاج الزراعي».

ويقول الدماصي: «من الأفضل للدول العربية استخدام أنظمة الخلايا الشمسية في تحلية مياه البحر للمستوى الذي يسمح باستخدامها في الزراعة، وتوفير المياه الجوفية للاستخدامات البشرية والحيوانية».

بدورها، ترى سوميا بالاسوبرامانيا، الخبيرة ببرنامج الممارسة العالمية للبيئة في البنك الدولي، والباحثة الرئيسية للدراسة، أنه حتى لو أدى الري بالطاقة الشمسية لصافي انبعاثات صفر، فإن زيادة الاعتماد عليه قد يؤدي لإحداث طفرة في عمليات استخراج المياه الجوفية وتفاقم معدلات استنزافها، ما يهدد سلامة كثير من طبقاتها المعرضة بالفعل لخطر الجفاف، مؤكدة أن «هناك حاجة لفهم متعدد التخصصات لتلك التغيرات، وتطوير إطار سياسي قادر على إدارة المخاطر والفرص المحتملة».

ووفق نتائج الدراسة، فإنه يتم تركيب المضخات الشمسية بسرعة أكبر في المناطق التي تواجه أكبر ندرة في المياه بالفعل. وإذا لم يكن هناك تنظيم حكومي، فقد تسحب المضخات الشمسية موارد المياه الجوفية بسرعة أكبر تقود لنضوبها بالنهاية، ما يؤدي لهجرة المزارعين للخارج، وبالتالي تراجع معدلات إنتاج الغذاء.

وتوضح رينغلر أن الري بالطاقة الشمسية قد لا يؤدي بالضرورة إلى عدم استخدام الوقود الأحفوري، فقد يجمع المزارعون بين الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة الأخرى في عملية تسمى «تكديس» مصادر الطاقة، وبالتالي قد يستنزفون موارد المياه الجوفية بسرعة أكبر. وتشدّد على أنه لا بد من معالجة التدابير الرامية لمعالجة الآثار السلبية المحتملة، مثل استنزاف المياه وتلوثها، فضلاً عن عدم المساواة بين المزارعين الأكثر ثراءً والفقراء، وتطوير نظم مراقبة مستويات المياه الجوفية.

هل تواصل أسعار النفط الصعود أم تستقر فوق حاجز 80 دولارا؟

أحمد مصطفى

اندبندنت

أنهت أسعار النفط تعاملات الأسبوع مرتفعة بأكثر من ستة في المئة ومحققة مكاسب للأسبوع الثاني، مع زيادة المخاوف في شأن الإمدادات نتيجة استمرار الهجمات الحوثية على السفن والناقلات التي تستخدم ممر البحر الأحمر، وأيضاً مع البيانات الاقتصادية المشجعة التي تدفع لتوقع زيادة الطلب على النفط.

واستقر سعر «خام برنت» القياسي بنهاية تعاملات أول من أمس الجمعة فوق حاجز 80 دولاراً للبرميل، إذ وصل السعر إلى 83.55 دولار للبرميل، بينما حقق الخام الأميركي الخفيف (مزيج غرب تكساس) مكاسب بنهاية الأسبوع وصلت إلى مستويات لم يشهدها منذ نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، بعدما قفز سعره إلى 78.01 دولار للبرميل، مما أضاف إلى الضغط الصعودي على أسعار النفط في آخر أيام تعاملات الأسبوع أول من أمس الجمعة، أنباء قصف جماعة الحوثي المدعومة من إيران ناقلة تحمل مشتقات تكرير روسية واشتعال النيران فيها قبل أن يخمدها الطاقم بعد ساعات، وسبق ذلك إطلاق الحوثيين صاروخين آخرين تمكنت القوات البحرية الأميركية في المنطقة من اعتراضهما.

ومنذ بدأت القوات الأميركية والبريطانية قصف مواقع حوثية لمنع تهديدهم للملاحة التجارية في البحر الأحمر قبل أسبوعين، أخذت أسعار النفط في الارتفاع إلى مستويات لم تشهدها منذ أكثر من شهرين.

إلى ذلك يتوقع المحللون أن يستمر منحى الصعود وأن تحافظ أسعار «خام برنت» على مستواها فوق حاجز 80 دولاراً للبرميل.

تصعيد البحر الأحمر

ومع أنه من غير المتوقع أن يغير تحالف «أوبك+» سياسة الإنتاج خلال اجتماعه مطلع الشهر المقبل، إلا أن السوق ما زالت تعاني فائض معروض على رغم كل المخاوف في شأن الإمدادات نتيجة التصعيد في البحر الأحمر، لكن المؤشرات على توسع النشاط الاقتصادي جعلت السوق تسعر العقود الآجلة على ارتفاع تحسباً لزيادة الطلب التي يمكن أن تمتص فائض العرض.

وهناك عوامل عدة رفعت الأسعار خلال الأسبوعين الأخيرين، وربما تواصل مستواها الحالي في الأسبوع المقبل أيضاً، وفي مقدمها التصعيد في البحر الأحمر، فمن بين أكثر من 30 هجوماً شنه الحوثيون على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن منذ بدأوا تهديد الملاحة في الممر الإستراتيجي خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، فإن ذلك يعد أكبر هجوم على ناقلة نفط في المنطقة.

وإذا كانت الإصابات السابقة طفيفة فإن الحريق على متن السفينة «مارلين لواندا» كان كبيراً وإن لم يؤد إلى خسائر مهمة.

والأهم أن السفينة التابعة لشركة تجارة السلع الكبرى «ترافيغورا» كانت تحمل براميل نفط مصدرها روسيا وعلى الأرجح متجهة إلى الهند، ومع أن متحدثاً باسم الحوثيين كرر التأكيد في تصريحات إلى صحيفة «إزفستيا» الروسية الأسبوع الماضي أن هجمات الجماعة اليمنية لا تستهدف السفن الروسية أو الصينية، إلا أن الهجوم الأخير كان الثالث على سفينة منطلقة من أو متجهة إلى مرفأ روسي، لذا اعتبرت الأسواق ذلك تصعيداً واضحاً من جانب الحوثيين، وفقاً لما أشار إليه تقرير لوكالة «بلومبيرغ».

وعلى رغم أن عدداً من شركات الشحن البحري علقت المرور من باب المندب عبر قناة السويس وحولت سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، إلا أن بعض السفن والناقلات ظلت تستخدم ممر البحر الأحمر، ولكن بعد هذا الهجوم الأخير قد تتراجع حركة الناقلات عبر هذا الممر الملاحي.

ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في زيادة قلق الأسواق الهجوم الأوكراني بطائرة مسيرة على مصفاة نفط تعمل أساساً للتصدير في جنوب روسيا، مما أدى إلى اضطراب الإمدادات.

عوامل متباينة

وعلى صعيد جانب العرض أيضاً أدت العقوبات الأميركية على روسيا إلى تراكم نحو 10 ملايين برميل من النفط الروسي محمولة على 14 ناقلة قرب شواطئ كوريا الجنوبية، كما نقلت وكالة «رويترز» أول من أمس عن متعاملين في السوق وشركات بيانات الشحن. وتمثل تلك الشحنات غير المبيعة من خام «سوكول» إنتاج شهر ونصف الشهر من حقل «سخالين1-» الذي ينتج 220 ألف برميل يومياً.

وتقف ناقلات النفط منذ أسابيع غير قادرة على البيع والتفريغ بعدما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدد من الناقلات والشركات التي تشحن خام «سوكول».

أما على صعيد جانب الطلب فإن أرقام الناتج المحلي الإجمالي لأكبر اقتصاد في العالم الأسبوع الماضي شجعت الأسواق على توقع زيادة الطلب الأميركي على الطاقة، وزاد التفاؤل بارتفاع الطلب العالمي على النفط أنباء عن خطط لتحفير الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، مع عزم الحكومة الصينية ضخ مزيد من السيولة في السوق.

وكذلك أظهرت أرقام المخزونات الأميركية نهاية الأسبوع انخفاض مستوياتها بقدر كبير، مع توقع الأسواق زيادة السحب من المخزون خلال الأسابيع المقبلة.

ونقلت «رويترز» عن محلل أسواق النفط تيم إيفانز قوله إن «حزمة التحفيز الاقتصادي في الصين ونمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي خلال الربع الرابع من العام الماضي بأكبر من المتوقع، وتباطؤ معدلات التضخم في الولايات المتحدة وزيادة الأخطار الجيوسياسية وانخفاض المخزونات الأميركية أكثر من المتوقع بنحو 9.2 مليون برميل، كلها عوامل أسهمت مجتمعة في ارتفاع الأسعار».

وهناك عامل آخر يجعل أسواق الطاقة متفائلة بالتحسن، وهو توقع بدء البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى دورة التيسير النقدي (خفض أسعار الفائدة)، مما سيشجع على توسع الاقتصاد وزيادة الطلب على الطاقة.

بلومبرغ: «أوبك+» لا يخطط لتغيير سياسة إنتاج النفط الخميس المقبل

اقتصاد الشرق

قال عدد من المندوبين في «أوبك+» إن التحالف لا يخطط لإجراء أي تعديلات على سياسة إنتاج النفط الحالية خلال اجتماعه المزمع عقده الخميس المقبل.

وأضاف المسؤولون، الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم، أن السعودية وحلفاءها بدأوا هذا الشهر للتو تخفيضات جديدة في الإنتاج، وهم يحتاجون إلى وقت أطول لتقييم تأثيرها. ومن المقرر عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة للتحالف عبر الإنترنت في الأول من فبراير المقبل.

أسعار النفط وقرار «أوبك+»

حتى الآن، لم تشهد أسعار النفط تغيرات كبيرة جراء خفض الإمدادات الإضافي بمقدار 900 ألف برميل يومياً من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول وشركائها، والذي يتزامن مع التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الصراع في الشرق الأوسط والهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر.

صعد سعر خام برنت بضعة دولارات منذ بداية العام الجاري، واقترب سعره في التداولات من عتبة 80 دولاراً للبرميل في بورصة لندن. ومع ذلك، فإن مثل هذه المستويات ربما تكون كافية لمنع اتخاذ مزيد من الإجراءات من قبل التحالف خلال الوقت الراهن، حسبما قال كارستن فريتش، المحلل في «كومرتس بنك» (Commerzbank) في فرانكفورت.

وأضاف فريتش: «بفضل مستوى الأسعار المرتفع، من غير المرجح أن تدعو لجنة المراقبة الوزارية المشتركة للتحالف إلى تغيير الاستراتيجية الحالية».

ومن المقرر أن تجتمع اللجنة الرقابية يوم الخميس عبر تقنية الفيديو كونفرنس في تمام الساعة 12 ظهراً بتوقيت فيينا، التي يقع فيها مقر المجموعة.

مراجعة مستويات إنتاج «أوبك+»

قال أحد المسؤولين إنه لا توجد خطط لإصدار توصيات سياسية في الجلسة المقبلة، والتي ستركز بدلاً عن ذلك على مراجعة مستويات إنتاج «أوبك+» في نهاية العام الماضي. وتابع أن البيانات الكاملة لشهر يناير -الذي شهد بداية سريان القيود الجديدة- لن تكون متاحة في الوقت المناسب لمناقشتها في الاجتماع.

ختاماً، يُتوقع أن تستمر قيود العرض الأخيرة في الربع الأول من العام الجاي، حيث تعمق التخفيضات السابقة التي اتُخذت خلال العام الماضي. وقالت الرياض إن بمقدروها تمديد قيود الإنتاج "بالتأكيد". فيما رجح المندوبون اتخاذ أي قرار بشأن تمديد القيود خلال الأشهر المقبلة.

شكراً